

الْوَجْهُ الْحَسَنُ الْمُرْتَضَى لِلْحُرَّةِ

(مَنْ طَلَبَ السُّنَّةَ وَمَشَى عَلَى السُّنَنِ)

السيد الحافظ ابراهيم بن يوسف بن الإمام المتوكل على الله

مكتبة دار التراث

صنعاء

المجلس

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

مكتبة دار التراث صنعاء صرب ٢٢٢٣٨ - ٢٢١١٠ تلفون ٢٠٥٦٢٢

الجمهورية العربية اليمنية - صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

يشتهر المذهب الزيدي في اليمن بالنظرة الوسطية في آرائه ، وقد سعى أئمة هذا المذهب إلى معالجة كثير من المواقف المتطرفة التي تظهر بين الحين والآخر نتيجة الصراعات التي يشعل فتيلها قصارى النظر في علوم الشريعة . برؤية معتدلة منصفة .

وقبل أربعة قرون تقريباً طرح بعض الجهال على ذلك المجتمع بعض المفاهيم والتي تدعوهم إلى ترك الإنكباب على تعلم كتب الفقه والإكتفاء بعلم الحديث . حتى شاع في الناس هذا المفهوم المغلوط كما يقول المؤلف فبدأ الناس يتحدثون في هذا الموضوع وبدأ الراشدون من العلماء يناقشون آثار انتشار ذلك الرأي وكان المؤلف أحد الذين شاركوا في توعية الأمة بخطورة اعتقاد صحته .

وبما ان المؤلف من علماء الزيدية وائمتهم المعروفين
بالانصاف والعدل فلم يكتفِ بمعالجة ذلك الموضوع بل
سعى إلى توضيح خطورة الرأي الآخر والذي يهمل قراءة
كتب الحديث .

وقد استطاع المؤلف ان يثبت ان المذهب الزيدي
بعلمائه وائمته قد اهتموا بكتب الحديث فقرأوها ونسخوها
وتداولوها ودرسوها وكتبوا لها الشروحات والحواشي
واستشهدوا بما في بطونها .

وهذا عكس ما يطرح اليوم عن أئمة هذا المذهب وكأن
الزمن يدور من جديد فنجد من يتهم المذهب الزيدي بنفس
التهمة ويدعو الناس اليوم إلى الإهتمام بالحديث فقط دون
الرجوع إلى كتب الفروع في الفقه لظنه بأنها خالية من أي
دليل .

كما اننا نجد اليوم من بعض الجهال الذين يقللون من
أهمية كتب الحديث ولنفس الأسباب التي ذكرها المؤلف .

ولكي لا نعود بذلك إلى الوراء أربعة قرون وندور
في نفس الدائرة ولا نصل إلى نتيجة .

فإنني أجد ان هذا الكتاب الصغير رغم صغر حجمه
سيكون له دوره الفعال في إيقاف عجلة الخلاف التي لا

تشيع إلا مع التعصب والجهل والهوى ولكم نتمنى ان
يتصدى بعض العلماء لمعالجة هذا الموضوع بأسلوب عصري
يوقفون بتوضيحهم الآراء المغلوطة والشطحات الغير مسؤولة
والتي في كثير من الأحيان لا تهدف إلا لتجذير تخلفنا وتوسيع
شق الخلف بيننا .

والله من وراء القصد

الناشر

المجلس

الإسلامي

نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رضي الله عنه

هو السيد العلامة الحفاظة إمام الآداب السابق في مضمار الكمال والفائق لذوي الألباب في كل باب . اسحق ابن يوسف ابن المتوكل على الله اسماعيل بن الإمام القاسم ابن محمد الحسنى اليمنى الصنعاني مولده سنة ١١١١ إحدى عشرة ومائة وألف هجرية ونشأ بمدينة صنعاء فأخذ عن السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي الصنعاني والسيد العلامة عبدالله بن علي الوزير والسيد العلامة صلاح بن الحسين الأخفش الحسنى والسيد العلامة أحمد بن اسحق بن ابراهيم ابن المهدي والسيد الشهير محمد بن اسماعيل الأمير وغيرهم من أكابر العلماء الأعلام بعصره وحقق في النحو والصرف والبيان والأصولين والمنطق واشتغل بعلم الحديث وعلم الفقه وشارك في جميع الفنون وكان كثير التدريس والصبر

على تفهيم الطلبة كثير الميل إلى أهل الله تعالى والمحبة
للفقراء والقعود معهم وشدة التواضع لهم والشفقة عليهم .
وأما كرمه وعدم التفاته إلى حطام الدنيا وزهده فيها لا يجاريه
فيه مجار ولا يلحقه أحد في ذلك المضممار فانه قد ينفق
جميع ما في بيته من أموال وفراش ومتاع في يوم واحد وكثيراً
ما تصل إليه الخلع الفاخرة والأموال الكثيرة من خلفاء عصره
فلا تمر عليه الا وهي منطلقة من لديه إلى مستحقيها من
المسلمين والضعفاء والمساكين ، وقد يخرج من بيته في
بعض الأيام بزي الملوك ثم يصرف جميع ذلك في آخر ذلك
اليوم ، ويخرج في اليوم الثاني بزي الفقراء ولا يبالي على
أي هيئة خرج وسكن نزهة سرية ومدينة ذمار وحصن كوكبان
ومدينة تعز مدة وكان نقاداً حافظاً لبيباً أليماً بعيد الهممة
شريف النفس وأشعاره فائقة راثقة ، وقد جمعها السيد
الحافظ محمد بن هاشم بن يحيى الشامي في مجموع
لطيف وبالجمل فمحاسن صاحب الترجمة كثيرة شهيرة وله
مؤلفات حسنة . منها تفريج الكروب في فضائل علي بن أبي
طالب عليه السلام وهو كتاب نفيس في مجلدين ضخمين .
ومنها ثغر الدهر الباسم في تراجم أعيان عصره والوجه
الحسن ، المذهب للحزن ، لمن طلب السنة ومشى على
السنن . أنكر فيه على من عادى علم الفقه من أهل السنة

ومن عادى علم السنة من المتفقهة؛ وفي رسالته هذه من
حسن المسلك ما يشهد له بالتفرد وله السؤال الذي أوله :

أيها الأعلام من ساداتنا *
ومصابيح دياجي المشكل
خبرونا هل لنا من مذهب *
يقتفي في القول أوفي العمل
إلى آخره .

وقد أجاب عنه عدة من علماء عصره ولم يعجب
المترجم له شيء من تلك الأجوبة ثم حرر في ذلك رسالة
سماها التفكيك لعقود التشكيك .

وله اللغز الذي حارت فيه أفكار النقاد وأوله :

هدية وافت إلى صنعنا اليمن *
تخص أرباب العلوم والفظن
وقد أثبتناه بكماله في ترجمة الحسين بن أحمد
السياغي بالجزء الأول من نيل الوطر من تراجم رجال اليمن
في القرن الثالث عشر .

ومن شعر صاحب الترجمة قصيدة أولها :

حقيقة عشق في الفؤاد مجازها *
لها فرض عين في الخدود جوازها
وما كنت أدري أن للعشق دولة *
تذل لها أبطالها وعزازها
ومات بصنعاء في ذي الحجة سنة ١١٧٣ ثلاث
وسبعين ومائة وألف رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين .

المجلس

مكتبة

الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(أما بعد) فانه قد جرى ذكر ما نجم في عصرنا من القول بترك قراءة الفروع والإعتماد على الحديث الذي هو الحجة والشرعية الواجب اتباعها وترك أقوال الرجال فلم يكلف بها ولا يجوز النظر فيها ولا الإعتماد عليها ؛ هذا معنى ما نقلته الألسن ونمى إلينا ولم أر التصريح به هكذا على القطع بتحريم النظر في الكتب فما أظنه يصدر عن ذوي بصيرة * .

ولما ظهرت هذه المقالة عمد كثير إلى ترك كتب الفروع وأخرجوها عن أيديهم واعتقدوا خطأ من تمسك بها أو درسها فكان هذا من الحوادث التي لا ينتهى العجب من قائلها وفاعلها لما سنبين لك من الوجوه وان كان قول هذا

القائل ان الذي كلفنا به انما هو الكتاب والسنة قول ظاهره
الحق * .

فلما كان ذلك تكلمت مع بعض الاخوان في شيء من
هذا البحث فطلب مني تحريره فأجبت إلى ذلك ولم يمنعني
القصور الذي أعلمه من نفسي أن أتكلم بما سنح لما لم أجد
أحداً من الأعلام رفع إلى ذلك رأساً ولم يسم ميسم لأجله
قرطاساً * .

(اعلم) أنه ربما أتى القائل بقول ظاهره الحق ومؤداه
إلى الباطل كما وقع من الخوارج في قولهم لا حكم الا لله
فهذا حق لا امتراء فيه وقد اشتمل على أعظم المنكرات وأكبر
الخطيئات وهو القول بتكفير سيد المسلمين علي بن أبي
طالب لشبهة لم يعذرهم الله عليها وهذه المقالة من هذا
القبيل وذلك ان معناها لا حكم الا الله ، وسببها التعمق في
الدين والأعجاب بالنفس وعدم الحمل للمسلمين على
السلامة ، وقد روى السمهودي في جواهر العقدين عن علي
ابن أبي طالب مرفوعاً « إذا أعرض الله عن العبد أورثه الانكار
على أهل الديانات » ونقل عن الشافعي أنه قال : العلم جهل
عند أهل الجهل كما أن الجهل جهل عند أهل العلم * .

ومن ذهب إلى هذا المذهب فقد أنكر على من فوق
البسيطة من جميع أهل الإسلام وهذا الكلام يندفع بوجوه :

أحدها أن ذلك خالف الاجماع وذلك انه ان كان المراد ترك جميع كتب المسلمين ممن صنف الفروع فهذا قول ما قاله أحد من المسلمين منذ كان الإسلام في جميع أقطار الدنيا إلى عصرنا هذا بل أجمعوا على الرجوع إلى كتب الفروع وعد ذلك من القرب إلى الله تعالى ، والثناء العظيم على مؤلفيها والترحم عليهم في جميع مدارس المسلمين بما قربوا من علم الكتاب ولخصوا وجمعوا المشتت من المسائل في الوجيز من اللفظ وهذا أعني اجماع المسلمين على هذا أمر لا يمتري فيه ذو علم . هؤلاء أهل الحديث الذين خرجوا المسانيد ودونوا الحديث لم يتركوا كتب الفروع بل هم مؤلفوها ولهم العناية الكثيرة بها وبشروحها فهل كان هؤلاء الذين انفردوا بهذه المقالة أجود نظراً من أهل الحديث وأنفذ بصيرة في الشريعة من سائر أعلام الأمة ؟ وهب ان بعض رجال الحديث اقتصر على قراءة الحديث وأخذ الفقه منه ولم ينظر في شيء من كتب المفرعين فهل تراه يعتقد خطأ من ألف في الفروع واعتنى بجمع المسائل المشتتة في دستور يتناوله في أي وقت شاء أم يعد ذلك حسناً ؟ وهذا أعني من لم يأخذ علم الفروع عن كتب الفقهاء وهو أعز من الكبريت الأحمر بل لا يعد في العلماء فلم يعلم متقدماً ولا متأخراً من جميع فرق المسلمين ينكر على أحد قرأ في كتب الفروع سواء كان موافقاً له في مذهبه أم مخالفاً ولا تجد فرقة من هذه

الفرق الا ومؤلفاتهم قد ملأت الأفاق من الأربعة المذاهب
والشيعة الإمامية والزيدية فلا شك في وقوع الاجماع من
المسلمين على حسن هذا الصنع ممن له إدراك حتى لو أنه
ادعى مدع انه لا يتضح اجماع المسلمين في مسألة من
المسائل كاتضاحه في هذه المسألة لكان قوله من القوة بمكان
إذ ليس المسلمون الا أهل هذه المذاهب وهذا صنعهم
وهديهم وحسن الثناء منهم - على من أعان المسلمين
بالتأليف وقرب لهم المسائل - معلوم مازال على ذلك أولهم
وآخرهم وهو اجماع قولي وفعلي وكلاهما قطعي . وان كان
يخص بذلك كتب الزيدية التي هي الأزهار والأثمار والهداية
وشروحها وأمهاتها فهذا قول من لا ينبغي الخوض معه في
بحث ولا خطاب إذ ذلك غاية الجفوة ومعظم الهفوة إذ قد
علم ما لهم من مزيد الإختصاص من وجوب الإقتداء والولاية
وغير ذلك فأقل الأحوال أن يكونوا مثل سائر المسلمين فلا
يفرق بين كتب الفروع لأحد من أهل البيت ولغيرهم وقد علم
في الأصول حكم الإختلاف ومسائل الفروع فكثير من
العلماء أو الأكثر على أن كلاً مصيب ومن حكم بخطأ بعض
المجتهدين فهو عنده خطأ يستحق به الأجر فضلاً عن أن
يخلق به نقص في دينه أو فساد في مقالته أو خلل في مصنفه
يوجب اجتنابه ، وقد علم كل عالم أن العلماء في جميع
الأقطار وان اختلفت مذاهبهم يأخذون من كتب غيرهم

ويحضرون في مدارسهم ويستمدون من فوائدها وهذه كتب
الفروع بين أيدي الزيدية من أهل كل المذاهب ينتفعون
بالأخذ منها ، وكذلك علماء الشافعية من أهل زبيد وتعز قد
استمدوا من كتب الزيدية وكثيراً ما سمعنا منهم الثناء عليها
ويصفون البحر من كتبنا بالفائدة العظيمة لاستمداد أهل كل
مذهب منه مذهبهم ودليله بل رأينا من علماء الشافعية من يأمر
من يطلق زوجته ثلاثاً أن يذهب إلى عالم من الزيدية يحكم
له بمذهب أهل البيت ليقطع حكم الخلاف أو يفتيه بمذهب
أهل البيت فيردون زوجته بذلك وما ذاك إلا لأن الخلاف في
مسائل الفروع غير خطير وكل متمسك به على نهج السلامة
فعلى الجملة أنا لو سألنا كل عالم يعتد به عن حكم كتب
الفروع من سائر المذاهب لقال هي كلها على نهج الكتاب
والسنة تجوز القراءة في أي شيء منها وهكذا تجد الشيعة
يعظمون كتب المخالفين لهم ويستمدون منها ويعتقدون
حسنها واحسان مصنفها ؛ وبالجملة فكل من يعرف العلم
يعرف أهله ولا يجهل لذي فضل فضله واعتقاد خلاف ذلك
علم على التعطيل وآية على عدم التحصيل * .

بحث آخر ثم يقال لمن أمر باجتناّب كتب الفروع
وزعم مخالفتها للسنة ماذا أردت ؟ هل كل ما فيه مخالف
للكتاب والسنة بحيث لا يطابقها في شيء أم بعض ما فيها ؟

وهل هذا البعض هو الأكثر أم الأقل أم الشيء الكثير أم الشاذ اليسير ؟ فان قال كل ما فيها مخالف فقد وضح باطله وانقطع وكفيينا مؤنة الخوض معه وان قال بعضها عاد عليه السؤال ولا يجد له جواباً إذا أنصف - الا أنه الشاذ اليسير - فيقال له هل هذا المخالف للكتاب والسنة تعمد مؤلف الكتاب عمداً وأتى بقول لا متمسك له في الكتاب والسنة فيه أصلاً بل قد شرع لنفسه ؛ أم هو مخطيء غير عامد ؟ فإذا أنصف فلا بد أن يقول لم يخالف السنة عمداً بل ظن أن له دليلاً * .

فنقول فمن أين لك القطع على انك أصبت وأخطأ وعلمت وجهل وأحسن وأساء ؟ هل ذلك لكونك تحب العمل بالكتاب والسنة دونه أم هي مسألة ظنية يحتمل أن يكون الحق فيها كلا القولين ؟ ويقال هب انه قد أخطأ وقصر نظره عن نظرك الثاقب فهل توجب الخطأ في مسألة نادرة فروعية أم تهجر كتابه المشتمل على ألوف من المسائل المستثمرة من الكتاب والسنة ؟ قد قيد أوابدها وقرب شواردها ولخص محصولها وجمع منها الكبير العظيم في اللفظ الوجيز القريب الذي يعم نفعه ويقرب تناوله فقد كان الأوجب عليك أن ترعى له حق الإفادة وتحمله على السلامة وتقول هذا شأن البشر ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ وكل يؤخذ من قوله ويترك فان قال ان وجود

الخطأ في البعض يوجب ترك الكل فهذا وارد على جميع كتب المسلمين فهي بهذه المثابة فما من إمام من أئمة المسلمين ومؤلفيهم المعتبرين الا وقد أخذ عليه في كلامه وترك شيء من أقواله هذا الشافعي محمد بن ادريس قد علمت اختيار أصحابه لما يخالف نصه وتنبيههم على خطئه في موضعه وكل مؤلف من مؤلفات المسلمين في الفروع والأصول والتفسير وشروح الحديث ؛ وغير ذلك لا بد أن يظهر لمؤلفه خطأ في مقام ومع ذلك فلم يقل أحد بهجر كتبه لذلك ولا تجد مؤلفاً الا وهو يشير إلى ذلك ويطلب من المطلع على خطئه اقالة العثرة فيما أخطاه ولو كان اليسير موجباً لاجتناب الخير الكثير لتعطلت الفوائد وتكدرت الموارد وقل العلم وانعدم التأليف كما ذلك معلوم من الضرورة وهذه المقالة لم أر أعجب منها ولم يزل يتجدد العجب لبعدها عن الصواب وشدوذ قائلها ؛ وحسب هذه المقالة ومستحسنها انه قطع عن نفسه الخير الكثير ولو كانت كتب الحديث تغني عن كتب الفروع لكان أرباب الحديث وأئمتهم الذين حفظوا منه المئات من الألوف أحق وأحرى بان يتركوا الكتب الفروعية لكنهم المعتنون بتحصيلها والمحرضون على درسها والمتصدرون لجمعها متوناً وشروحاً وما ذاك الا ان تلك الكتب الفروعية مشتملة على ثمرات تلك الأحاديث وربما

استنبط من الحديث الواحد ما يكون مجلداً في الفروع . ثم يقال لهذا ما أردت بالكتب التي أمرت بهجرها ؟ هل كتب الفروع بخصوصها أم كتب العلوم بعمومها ؟ كتفاسير القرآن العظيم ، وشروح الحديث ، وكتب الأصول واللغة والعربية فان قال جميعها فقد سد على نفسه كل باب من العلم ويتوجه قطع الخوض معه ولا أظنه يقول بذلك قائل وان قال أردت الكتب الفروعية لا تفاسير الكتاب والسنة واللغة ونحوها فانه يعرف منها معاني الكتاب والسنة ويحتاج إليها الطالب للعمل بها قلنا له وكتب الفروع هي شروح الكتاب والسنة وكل أنظاره في المعنى لا فرق بينها وبين تلك الا بالإسم فان المؤلف في الفقه انما أخذ من الكتاب والسنة وكل أنظاره ومقالاته انما هي شرح لهما ألا ترى ان المستدل من الفقهاء في كتب الفروع يورد الدليل من القرآن أو من السنة ثم يتكلم في معناه لغة فينقل كلام أهل اللغة وكذا فيما يحتاج إليه من أعراب ونحوه يبحث عنه بكلام أهل العربية ثم ما يتعلق به من تفسير المعاني واستنباط الأحكام ينقل فيه بكلام الشراح والمفسرين هذه آداب الفقهاء في مقام الاستدلال واقامة الحجة فإذا فروع الفقه هي بعض شروح الحديث أعني ثمرتها الحاصلة وترى المرقوم متناهي كتب الفروع وهو مكتوب تفسيراً وشرحاً للآيات والأحاديث بلفظه أو بمعناه وهكذا كتب أهل المذاهب من المحدثين وغيرهم لا تجد

مسألة مما في الكتب الفروعية الا وقد جرى عليها من أقاويل العلماء مما يتعلق بدليلها بحث كثير وذلك هو عين التفسير للكتاب والسنة واستثمار فوائدها فماذا الذي يوجب التنفير والتباعد عما مرجعه إلى الكتاب والسنة ؟ (فان قيل) قد قال فلان وفلان ان التزام مذهب معين من هذه المذاهب الأربعة وغيرها هو الخطأ وأن الواجب اتباع الكتاب والسنة * .

قلنا قد أشرت إلى ما يذكره بعض المتأخرين كالمقبلي من أن الواجب اتباع الحق حيثما كان وذلك هو قولنا فيمن بلغ درجة الاجتهاد وأمكنه النظر لنفسه في الإصدار والإيراد ، وكان من العلماء المبرزين الذين أخذوا دينهم من الكتاب والسنة وما أحسن ذلك . ومسألة بحث الأخذ من هذه الكتب هي غير مسألة الإلتزام فلا جامع بينهما فالأمر في الأخذ أعم والقصد الذي نريده هو أن يأخذ المتوسع في العلوم من كل كتاب وينظر في كل دستور ويصغي لكل خطاب كما هو عليه الأمر في الأمة المحمدية قديماً وأخيراً وأما تضليل المتمسكين بتلك الكتب من أهل المذاهب فهو قريب من خرق الاجماع أو هو عينه على ان المقبلي - وغيره ان قال بقوله - لم ينه عن كتب الفروع بل تراه مكباً على درسها وتدريسها مبالغاً في حفظها قد قطع عمره فيها وقد أثنى على البحر من كتبنا في ديباجة حاشيته واعتنى بتحشيته وتكلم

بما بلغ إليه نظره موافقة له ومخالفة والسيد الحسن الجلال قد قال بمثل مقالته في شرح قصيدته فيض الشعاع وأنكر على المذاهب ومع ذلك فلم يترك الأكباب على كتب الفروع والعناية بشروحها فقد رأيت عنايته بشرح الأزهار وقطع عمره في درسه ولولا العناية به اذن لتركه نسياً منسياً ولم يقطع عمره في استخراج كنوزه وتحليل رموزه على ان هذه المقالة لمخالفتها الإجماع ونبوتها عن خواطر العلماء وسدها أبواب الخير كله تلحق بما لا ينبغي توجيه الخطاب لرده لكنه قد يتراءى السراب يتخيل وجوده والوهم فعال وخاطر السم قتال وغير ذلك من العدم والمؤثر في الوجود فعلاً .

(بحث آخر) قد علم ان احسان الظن بالمسلمين وحمل أفعالهم على السلامة وتأويل ما ظاهره خلاف الحسن مأمور به شرعاً وهذا في حق سائر المسلمين الأفراد الذين لا يتوجهون لإصدار ولا إيراد فكيف لا يكون بمن تمكن وتمسك بشعرة من أهذاب العلم ؟ أم كيف بمن قعد في حلق الذكر ؟ أم كيف بمن تصدر فيها ؟ أم كيف بمن أفاد وأجاد وملاأ الدواوين بمحاسن آثاره ومنح العقول نفائس أنظاره وقرب البعيد وسهر الليالي لنفع المسلمين ؟ فلعمري ان الإعراف بفضله والإعتراف من نهره والاقتطاف من غرسه لشيمة أهل الكمال وسجية أرباب الحكمة وانا لنحسن الظن

بمن صدر عنه هذا المقال ونقول هذا رجل يحب الاقتداء
بالكتاب والسنة ويثلج صدره ما قرع سمعه من كتاب ربه
وسنة نبيه ولا يطمئن خاطره إلى قول عاطل عن الدليل يرى ما
سوى كلام الله ورسوله لا ينجيّه فنقول ما أحسن الصدق في
طلب الله والسعي فيما يقرب إلى رضاه ! لكنه يجب على
المتحري رعاية مقاصد الرسول واجتناب ما يؤدي إلى خرق
الاجماع فما أحقه بالانصاف ومجانبة الاعتساف حيث كان
مطلبه سرىاً وسنته سنياً * .

فالا يكن يجد البيان فانه *

سيعرفه من أهله المتعرف

والظاهر من قول من دأبه ذلك انه لا يخص بعض كتب
الفروع من بعض بل يحكم بترك الجميع لانه ان كان ذلك
مخصوصاً ببعض دون بعض فهو مبين للانصاف خارج عن
الصواب من جميع الأطراف وفي ارادته ترك الكل مبينة لأهل
الملة المحمدية وشذوذ فقد علم كيف شأن المسلمين في
ذلك ولو كان علم الحديث يغني أحداً عن المحصول من
خلاصته لكان الحفاظ من أئمة الحديث الذين بلغوا من
الحفظ للمتون والأسانيد ما لا يحفظه أهل مصر من الأمصار
أولى بذلك . هذا السيوطي أقرب الحفاظ المشاهير إلى
عصرنا قد رأيت سعة نقله الحديث وسعة علمه وحفظه وتفننه

وعنايته في جمع متفرقات الأحاديث ومع ذلك فهو خادم
للفروع درساً وتدریساً وشرحاً وتحشية وتأليفاً للمتون
والشروح والحواشي هل تراه في ذلك سلك طريقاً غير
محمودة وأعرض عن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اشتغالاً بأقوال الرجال ؟ أم تراه فتر عزمه عن الصدق
في العمل بالكتاب والسنة وأخذ العلم عنهما أو جهل ما فهمه
هذا القائل من التحقيق ؟ وما السيوطي الا فرد من أفراد
المسلمين درج على ما درج عليه الأولون والآخرين وبني
عليه الإسلام منذ كان الوحي فقد كان الصحابة يلقون إلى
الناس من الأقوال والفتاوى ما هو صريح من قول الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم أو مستنبط منه أو من كتاب الله وقد
أفتى من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة ،
وقد حفظ الله شريعته عن نقل تلك الأقوال عنهم وهي الآثار
المنقولة عن الصحابة والتابعين من أقوالهم واجتهاداتهم
واستنباطاتهم فقد صارت مدونة وانما هي أقوال رجال ومع
ذلك فاجماع الأمة واقع على انها من العلم المأخوذ عن
الكتاب والسنة وتلك الأقوال هي في حكم المؤلفات في
الفروع للمتأخرين انما يخالف ذلك بان قائلها لم يعتن في
رسمها وجمعها بل جمعها غيره فصارت أقوال العلماء كلهم
بمشابة التأليف لا فرق الا أن هذا جمع وكتب وسمى مجموعة

وذلك تكلم ولم يكتب ولم يجمع ولو كان العمل على أقوال الرجال محظوراً لم يحل الإستفتاء ولا الافتاء فان قيل المفتي انما ينقل كلام الله ورسوله بمعناه فيعمل بفتواه * .

قلت وهكذا كتب الفروع انما هي معنى الكتاب والسنة لا فرق وان من كرع من حوض الفروع ورتع في رياض الأنظار وأستمع معارف المعارف إذا ثنى عنانه نحو جنة الحديث تجلت له حور مقصورات واقتطف ثمارها دانية القطاف وتروي من أنهارها التي لا يظماً بعدها فحيثنذ ينطبق الفرع على الأصل ويتأكد له البناء على الأساس فيكون قد ازداد في حفظه لذلك المضمون ويعلم ان كل لفظ فاه به سيد البشر صلى الله عليه وآله وسلم قد بنى عليه مشيد من شريعته قد أحكمته أيدي الصناعة وأتقنت وضعه العملة واستخرجت زبده الأمناء ومد رواق علومه المبلغون عن الله عز وجل وعن الرسول الحفظة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فحفظ الله لذلك انما هو في صدور الذاكرين وخلفاء الرسول من علماء أمته الوراث الذين هم المعلمون كأعلام الأئمة من أهل البيت عليهم السلام والأئمة الأربعة وغيرهم وقد تطابقت منهم الأنظار على وضع كتب التعليم وجمع المفرق في المطولات في كلام وجيز فكيف ساغ لذي بصيرة الطعن على أئمة الإسلام وانكار ما أجمع

عليه الأنام ؟ هذا ما لا مساغ له في العقل والشرع * .

فان قلت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلامه كاف عن كل كلام فلا يحتاج إلى الزيادة على ما جاء به قلت هذا كتاب الله العزيز الذي جمع علم الأولين والآخرين وقال فيه ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ لو قال قائل أنا أستغني عن الكتب جميعها بكتاب الله لكان قوله هذا دليلاً على جهله وانظر إلى آيات المواريث قد أبان الله تعالى فيها الأنصباء وأوضح البيان ونص أحكامها في معالم التبيان ومع ذلك فلو أن إنساناً اقتصر على ذلك ولم ينظر في علم الفرائض ولا سرح في مسارح حفظة الكتاب لكان قاصراً عن درجة من نظر فيها ولكان يفتار في أيسر مسائلها والله تعالى يقول ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أفرضكم زيد » فكانوا يرجعون إلى قوله وقد قرأوا القرآن ومثابة قول زيد عندهم مثابة كتب الفروع الا انه لم يؤلف أقواله بل قد نقلتها الرواة وألفها أهل الحديث فما هو المانع من أن يكون غيره مثله ؟ وقد قرأ الكتاب ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم زيدا علماً كتبه عن غيره ولكنه اختصه الله تعالى بالفهم لمعاني كتابه ، فلو أن قائلًا قال : أنا أكتفي بقول الله تعالى في الفرائض ولا أرجع إلى قول أحد لكفاه ذلك جهلاً وهذا وارد في علم الحديث إذ

كل ما في كتب المفرعين والمؤلفين مستمد من كتاب الله وهو كالتفسير له وهذه الأحكام المأخوذة من القرآن فيها المجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والعام والخاص وغير ذلك فأنتم ترى المفرعين قد بينوا المجمل وخصصوا العام وعرفوا الناسخ والمنسوخ وتكلموا على كل شيء وأخذوا دلائل المنطوق والمفهوم واستنبطوا منه من الأحكام ما لا يسعه علمك ولا تبلغه قدرتك أبانوا لك خباياه واستخرجوا كنوزه وأفادوك في الوقت اليسير ما لو قطعت عمرك وأعماراً تضاف إليه لما وقفت بفهمك على عشر معشارها وهكذا شأنهم في السنة النبوية كم استخرجوا من معاني الأحاديث ما لم تكن لتدركه بفهمك وهب أنك تدرك بفهمك وتستنبط شيئاً فما الذي حجب عليك أن تستمد من فرائد العلماء وتمد يدك إلى فوائد الحكماء ليزيدك ذلك بصيرة ويتضح لك به المراد ؟* .

فإن قيل : أما تكتفي بكتب الحديث وشروحها وقد تضمنت الفقه ، فما الحاجة إلى كتب الفروع (قلت) ما أحسن الرجوع إلى ما تحب ؟ فإنك تستغن عن شروح الحديث لاتضاح فوائده ولبیان وجوه الإستدلال فيه وتصحيح الراجع من محتملاته ونعم ما فعلوه ، ثم إن أهل الفروع نقلوا ما في تلك الشروح وما قاله أئمة الإسلام متوناً اختصروها وموجزات اعتصروها فأبرزوا ما اشتملت عليه

الأسفار الكبار في وريقات ومجرد وقوع الخطأ المعلوم من
البشر لا يقتضي هجر الكتاب فإذا كتب الفروع شروح
للحديث إذ هي عين ما في الشروح بلفظه أو معناه وهذا لا
يخفي على منصف والخطب في المسائل الفروعية الظنية غير
عسير والإختلاف فيها واقع من عهد الصحابة بلا نكير ومعلوم
ان كل متشرع من أهل الملة المحمدية متمسك في مذهبه
بأقوال نبيّه ومن العجب أن هؤلاء الذين هجروا الكتب
الفروعية يزعمون أنهم قد أخذوا علمهم من الكتاب والسنة
واختصوا بذلك دون أهل الفروع وهذه تزكية للنفس وما سبيل
الحديث إلا سبيل كتاب الله بين أيدي المسلمين من ادعى
أنه المختص به دون غيره فقد أعظم على الله الفرية فكل
عامل من الأمة المحمدية على الأخذ من كتب الفروع إنما
عمل بسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن أين لهم
سواها وكلها مطارح ظنية ولكل قول منها متمسك لا حجر
فيه ؟ وأما مخالفة الأظهر في بعض المسائل والإحتجاج
بالضعيف من الحجج ومقابلة أقوى منه فنعم هذا واقع في
كل فرقة ومع كل إنسان ومن أراد أن يأخذ الأحكام لنفسه
وإنما يقع من ذلك فيما هو أعظم ويطمح نظره سيما من
انتقص من العلماء بمثل ذلك فجدير أن يقع في مثله * .
(نعم) ومن سلك مسلك الأخذ من الكتاب والسنة

وهجر كتب الفقه كيف يصنع في تعليم زوجته وولده وعبد
وجارته أداء الصلاة والطهارة وغير ذلك من الشرعيات ؟ هل
يقول لهم حدثنا فلان عن فلان ثم يروي لهم الحديث سنداً
ومتناً ؟ أم يقول لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كذا أم تراه يعلمهم بما تقبله أذهانهم ؟ نحو أن يقول صلاة
الظهر أربع ركعات ثم يعرفهم هيآت القيام والركوع والسجود
وأذكارهما وغير ذلك لا سبيل في التعليم إلى غير ذلك .
فنقول هذا التعليم الذي يلقي بالكلام هو ذلك المبوب في
كتب الفروع بعينه على أن الزوجة والعبد والجارية لو سأله
أن يكتب لهم التعليم ليدرسوه ويحفظوه لكتب لهم في ذلك
صورة من الكلام يعملون عليها فإذا قيل لهم لا تعملوا بهذه
ولكن اعملوا بالكتاب والسنة قال هذا المعلم : إنما كتبت
لهم ما في الكتاب والسنة وقد صدق في ذلك فكذا كتب
التعليم الشرعية هذه سبيلها وإن الأنسب بطالب العلم والأليق
بحال الراغب في النجاة أن يجري على ما جرت عليه الأمة
المحمدية في هديها ويمشي على الطريقة التي سلكها
المتقدمون والمتأخرون من أهلها من الجمع بين محض
الأصول وزبدة الفروع وثمرات المنقول والخروج عن هذه
الدائرة عدول عن الصواب ولا عيب على إنسان أن يقتصر
على فن باعتبار حاله في نفسه ومقدار همته وقدرته واختياره

فمن انفرد بقراءة علم الحديث لا تتوجه عليه ملامة انما العجب العجيب والقول النادر الغريب هو التباعد عن كتب الفروع والنهي عن قراءتها والتثريب على أهلها حتى كأنها منكر من أعظم المنكرات ولا يشعر ذلك القائل ما تضمنه قوله هذا من الخطأ لعدة وجوه : أحدها ما سبق من انه خرق للاجماع . الثاني انه من اساءة الظن بالمسلمين وحكم عليهم بانهم غير عاملين بالكتاب والسنة والفرض ان مأخذهم منهما وأمر الخلاف في مسائل الفروع غير خطير بل الكل على نهج الحق والصواب . الثالث أنه تزكية للنفس واعجاب عظيم . الرابع أنه داعية للخلاف بين المسلمين والتفريق بين المؤمنين فهذا هو عين الاختلاف المنهى عنه في الكتاب والسنة أعني ان ظاهر الحديث المروي عن عمر وأبي لبابة وقد سمعه عمر يقرأ بحرف غير ما سمعه عمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ عمر بتلايبه وأقبل يجره إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال « لا تختلفوا » الحديث ، فظاهره يقضي ان المنهى عنه من الاختلاف هو ان يخطئ بعض الأمة بعضاً لا في النظر فذلك من ضروريات الدين إذ كل مجتهد يجب عليه العمل بما أدى إليه اجتهاده وان خالف غيره فتأمل فهذا حث شريف أعني أن الاختلاف هو الإنكار . الخامس أنه

قد زعم هذا القائل أن هذه الكتب لا تنبغي قراءتها ولا تجوز
كما نقله بعضهم وما أظن أحداً يبلغ إلى هذه الغاية أعني أنه
لا يجوز قراءتها فنحن حينئذ بين أمرين : أما أن نحكم بخطأ
القائل هذا أو بخطأ الأمة وإليك النظر في ذلك هذا وإن في
اختلاف المذاهب وسعة ما اشتملت عليه العلوم الإسلامية
من كل قول في فروع وأصول وغير ذلك لأعظم آية وأعجب
ما نظر فيه ناظر من سعة ما أودع الكتاب العزيز من العلم
فإنك تجد استناد كل قائل إليه واعتماد كل متمسك بمذهب
من مذاهب المسلمين عليه وكل مستمد من السنة وهذا أمر لا
يخفى على كل عالم فإذا دعوى كل أحد من المسلمين
لنفسه أن ما في كتب الفروع لمذهبه فهو من الكتاب والسنة
وهكذا كل من اجتهد ويجب حمل المسلمين على ذلك
والخطأ في شيء من مسائل الفروع لا يخرجهم عن هذا
الحكم أعني أنهم من أهل الكتاب والسنة وهكذا كل من
اجتهد وعمل لنفسه فلا بد أن يقع له الصواب والخطأ * .

(فائدة) قد ذكر علماء الأصول الحكمة في ورود
الكتاب مجملاً ومؤولاً ومحكماً ومتشابهاً وغير ذلك فقل :
هلا كانت الأحكام كلها نصوصاً مبينة لا تفتقر إلى البحث عن
المراد ؟ وأجابوا عن ذلك بأن في التكليف بذلك تعريضاً
لمنافع المكلفين لما يحصل لهم من الأجر في طلب الحق

والإجتهاد والإستنباط ؛ قلت وثم وجوه من الحكمة لا يقتصر فيها على ذلك فقد وقع الأمر الإلهي والسنن الشرعي المحمدي على وضع الحكمة التي هي ما الناس عليه من أمهات العلوم والكتاب والسنة . والعلماء هم الباحثون عن كنوزهما المستخرجون لغوامضهما إليهم المرجع في تبينها وعنهم يؤخذ تفسيرها وتأويلها وهم الأمناء على حفظها والوارثون لمعناها ولفظها ، وموضوعات بيانها هي مؤلفاتهم في تفسيرها وفي كل فن من علوم الشريعة فليست العلوم كلها الا شروحاً لها وموصلة إلى شروحها .

(تنبيه) ينبغي لك أيها الطالب الفهم أن تتطلع إلى كل مأخذ من المنطوق والمفهوم فتشم من المعارف أزهارها وتقطف من الفوائد أثمارها وتستقي غيث التوفيق وتسبح في بحر التحقيق ، ثم ان كانت لك همة زائدة فاسلك منهاج الأفاضل واعمل بإرشاد الأمثال وابحث كل حاو لأنظار المسلمين لتقف من فتح الجواد على الإرشاد ، ويحصل لك الإمداد بحسب الإستعداد وان من رام العثور على كنز العرفان بلغ في طلبه إلى ملتقى البحرين ليحرز الدراية والوقاية ويبلغ النهاية من سبيل الهداية فلا تدع باباً الا أدرجته لمخالف أو مؤالف ؛ قريب أو بعيد ، صديق أم عدو ففضل الله منقسم على العباد وتوفيقه شامل لكل حاضر وباد فانك

تجد في هذا ما لا تجده في ذاك وهذا الذي أشرت إليه وهو
دأب العلماء المتبحرين وشأن ذوي الأنظار من المجتهدين إذ
بالنظر في كل قول يتضح المراد ويتظافر الإمداد هذا وإن
أمكنك أن تعرف علوم اليهود والنصارى وما حكم الله في
الأمم السالفة فطلبك لذلك زيادة في الهمة وفضل من الله
عليك ففي خزائن علم الله من المعارف ما لا يحصى بحصر
ونحن لا نعلم إلى الآن أن أحداً من المسلمين حذر النظر في
التوراة والإنجيل ولا في علوم أهلها إذ هما من علم الله فما
ظنكم بكتب المسلمين ؟ *

(بحث آخر) قد منّ الله على هذه الأمة بكتابه المجيد
الذي لا ينقطع ثماره ولا ينضب معينه ولا يبرح الأخذ عنه
لكل ذي فهم فهو الكوثر وقلوب الأعلام من الأمة المحمدية
قدحانه فكل منهم يقبض بقدر فهمه وما أعطاه الله تعالى
فيث ما فهم فيأخذه آخر زيادة إلى مفهومه وهذا سبب كثرة
العلم وهو أمر قطعي أعني أن كل عالم يعطيه الله من فهم
مراده ما خصه ثم يستمد ما أعطاه الله غيره من الفهم فيزداد
علمه فربما رجع عما كان قد فهمه إلى غير ما فهمه ويتبين له
رجحان رأي غيره فلا تؤخذ العلوم المتعلقة بالكتاب والسنة
إلا من السنة العلماء الحفظة وهذا المنقول بين أيدي
المسلمين من الأسفار التي عليها الإعتماد هي كلام أولئك

الحفظة الذين هم في الأمة كأنبياء بني إسرائيل وكل الأمة من عهد الصحابة إلى الآن انما طلبوا العلم من أفواه الرجال ورحلوا له إلى الأقطار طلباً لمتنه سماعاً ولشرحه استماعاً ، وكم سافر عالم قد سمع الحديث لإستفادة معنى ذلك الحديث واستكشاف مشكله والنظر فيما يتعلق به من الأحكام فلا بد أن يسمع ما يريد فيكتبه ويعتمده ويعتده علماً من ثمرات الكتاب والسنة فكل منقول في كتب المسلمين مما هذا سبيله انما هو استمداد من الكتاب والسنة وتبيين لمعانيهما وقد علمت أيضاً أنه لا يمكن استحضر جميع المشروعات من العبادات والمعاملات والعادات وكل ما يتعلق بالمكلف علمه من كتاب من كتب الحديث الحافلة فهذا جامع الأصول من أجمع الكتب بل لا يوجد له نظير في الإشتمال على معظم الحديث الدائر على السنة الأمة ومع ذلك فأنت تجده غير شامل لجميع الأحكام فانظر مثلاً إلى كتاب البيع في الجامع المذكور فقد اشتمل على ما روى في الأمهات في البيع مع ان معظم مسائل البيع تذكر وتجدها مجموعة في الكتب الفروعية بحيث لا يشذ منها شيء وقد استمد الفروعي جميع مدلولات تلك الأحاديث التي في الجامع وضمنها كتابه وزاد سائر المسائل التي دليلها من الكتاب أو من السنة من غير الجامع أو من القياس فكان

أجمع لمسائله وأوفى بحصرها في اللفظ الوجيز وترى من
يأمر بترك الفروع لابد أن يرجع إليها في المحتاج إليه بل يجد
المنفر عن كتب الفروع نفسه معتمداً عليها في تصرفاته
ولسان حال الكتاب إليه * .

أعلمه الرماية كل حين *

فلما اشتد ساعده رماني

بل إذا احتاج عالم من علماء الحديث إلى معرفة
حكم - من الأحكام الشرعية الفرعية - حادث فانه لا يرجع
في البحث الا إلى مظانه من كتب الفروع ضرورة حيث يجد
تلك المسألة مدونة بعينها ولا يمكنه الرجوع في طلبها إلى
كتب الحديث وما ذلك الا نظير اللغة العربية فانه إذا أراد
البحث عن لفظ فانما يرجع إلى كتب اللغة كالصحيح مثلاً
والقاموس لا إلى لغة العرب وأشعارها التي هي أصل اللغة إذ
لا يفيد ذلك في اللفظ المراد في أسرع وقت فكذلك كتب
الفقه هي بهذه المثابة فكما دون أهل اللغة الألفاظ حرفاً حرفاً
حتى يبحث عن كل لفظ في موضعه كذلك دون أهل الفقه
مسائله باباً باباً ثم كذلك سائر أبواب الفقه لا تجد في جميع
كتب الحديث من ذلك الباب الا نبذا يسيرة لا تغني عن كتب
الفروع إذ الأحكام مأخوذة من لفظ الحديث ومن الكتاب
العزيز أو من الاجماع أو من السنة من غير ما ذكر من ذلك

الباب من كتب الحديث منطوقها ومفهومها فليس كل شيء
منصوصاً في السنة حتى يستغنى عن كتب الفقه وكذلك
الكتاب العزيز وهذا أمر معلوم لكل عالم ولو كان يستغني عن
هذه الكتب المؤلفة عالم لجوزنا أن يستغني بحفظ كتاب الله
العزيز عن التكلم مع الخلق في شيء من الأحكام أعني أنه
إذا قيل ان الإنسان يغنيه الكتاب والسنة من علوم الناس قلنا
فيلزم على هذا انه إذا حفظ الكتاب العزيز وكتاباً من كتب
الحديث مثلاً أو كتاباً أن لا يحتاج إلى أن يسمع كلام أحد من
الناس في شيء من شأنهما في كل مادة بل يكتفي بما
حفظ * .

فان قيل ان هذا لا يمكن ولا بد ان يسمع من الناس من
العلم بهما ما هو عند الناس مما يتعلق بفهم معناهما وتوضيح
مرادهما وتبيين مجملهما وتفسير أحكامهما مما جرت به عادة
العلماء قلنا هذا المسموع الذي لا بد منه هو المرقوم في
الكتب الإسلامية التي هي تفاسير الكتاب والسنة وشروحهما
والتأليف كلها ليست غير الكلام الدائر بين العلماء خطاباً
ومحاورة فينبغي لمن منع النظر في كتب الخلق أن يمنع
التكلم معهم في شيء من بيان معنى استنباط حكم أو غير
ذلك فلا يصغي إلى محاورة فقهية ولا غيرها فان كان منع
المتكلم معلوم البطلان فكذلك النظر في كتب المصنفين

معلوم البطلان ولا فرق بين المحاورة بالقلم أو باللسان وقد امتن الله تعالى بالتعليم بالقلم وكان ذلك في براعة استهلال الوحي إشارة إلى ما منح الله الخلق من حفظ العلوم فكان القلم هو الحافظ الرصين والمبلغ الأمين يقص الأثر بعد العين ويبلغ الغائب عن الشاهد فيخاطبك من بينك وبينه الدهر الطويل وربما عرفت خط عالم بينك وبينه مئات من السنين حتى يمكنك الشهادة ان هذا خط فلان وقد عرف كل مطلع ان كل فرقة من المسلمين قد أخذ عليها ما أخذ كما بينه الدامغاني في رسالته وكذلك الذهبي قد ألف كتاباً يسمى بكشف زغل أهل العلم ذكر فيه غلو كل طائفة من أهل الفنون على العموم وذلك لا يخلو عنه البشر ومع ذلك فلم يقل أحد بترك النظر في علومهم ولا هجر مصنفاتهم بل اعتمد عليها الكل واستمد منها الجل وهذا القائل بوجوب اجتناب كتب الفروع قد غلا في أمره وكان يكفيه عن ذلك وأن يأخذ لنفسه من الحديث من غير نكير على أهل الإسلام فلو كان مجرد وقوع الخطأ في شيء موجباً لتركه لتعطلت العلوم وقد قيل :

خذ من علمي ولا تنظر إلى عملي *

ينفعك علمي ولا يضررك تقصيري

وان الفاكهة لا تترك لفساد بعضها ومرارة قشرها والورد لا يهجر لشوكه هذا تمثيل والا فلا فساد هنا إذ الغرض أن كل

ما في الكتب الفرعية مقبول صواب أعني ما كان من أنظار
المجتهدين على القول بالإصابة لمراد الله أو معفو مأجور
عليه هذا وإن الهمم العالية تطمح إلى كل قول تشفياً في
ظلال كل متكلم والظمان يستنقع من كل مورد وليس الحجر
عن ذلك إلا ضيق في العطن وعور في الفطن وتباعد عن
القصد وخدش في وجه الصواب أو شلل في كف الآخذ وقيد
في رجل الطلب وخطل في جسم التحصيل وقذى في عين
الاستبصار وطرش في مسمع الانصاف وخور في عقل
الاجتهاد وظلمة في نور البصيرة فياله من نطق خير منه
السكوت وعلم أجهل منه الجهل وفهم أكمل منه العي قد
استفدناه من مقال القائل * :

عد عقال الفضل في الفضائل *

ورفعه في أعظم المنازل

فقد دعا الهمة للتكاسل *

وأهمل الحق يرعي الباطل

واستفرغ السمع لقول عاطل

ولقد نجح أهل هذه المقالة بما يعتقده الجهال من
اختصاصهم بعلم الحديث وما شعروا أن غيرهم أعرف به
وأعمل ، وأدرب فيه وأكمل ، وأحسن نظراً في دلائله
وأجمل ، وأقصى بالفهم إلى مقاصده وأفضل ، وأحفى

باستخراج كنوزه وأحفل ، وأحمى له عن انتحال المبطلين
وأحمل * .

هم منك أدرى بالذي تدريه *
هم منك أروى للذي ترويه

ولكن الصعلوك إذا ظفر بشيء من نفائس الدنيا ظن انه
لا يوجد الا بيده واعتقده خلوا الأرض عن وجود مثله فكل ما
في كتب الحديث قد قتله المفرعون خيراً وقلبوه بطناً وظهراً
وهؤلاء المدعون اتباع السنة يحسبون انهم قد انفردوا بالنظر
في كتب الحديث لا يحسبون أن لغيرهم على مناهلها وروداً
ولا في مسارحها شهوداً فما أبعد ما طوحت بهم الطوائج وما
أعجب ما بلغ بهم الاعجاب ؟ وأعجب من ذلك أن كثيراً من
عوام الطلبة قد اعتقدوا المباينة بين كتب الحديث وكتب
الفروع وان من عمل بما في أحدهما فقد خالف الآخر وهذا
أحد مفاسد هذه المقالة *

ان الكتاب والسنة هما الكوثران المعينان وان مؤلفات
الحفظة لهما هي قدحان الشاربين وهذا مثل في الصورة
حسن وهو حقيقة الممثل من حيث ان الكوثر في بعض
التفاسير هو العلم وقد ظهرت بركة العلم المستنبط من
الكتاب والسنة في البسيطة على اختلاف الأمة وتباينها
 واجتماعها وافتراقها كل منهم قد بنى أمره عليهما واستند في

كل فعل إليهما وأخذ منهما مطلوبة غير منازع ولا مدافع ولا يدعى الإختصاص لمعرفة مراد الله دون غيره الا من لم يرده زمام التقوى عن مدحض التزكية للنفس ودعوى علم علام الغيوب لما أضمرته القلوب وان المكلف في أمر دينه بمثابة المكلف في أمر دنياه وذلك أنه محتاج كل يوم إلى ما به القوام من كل مطلوب من طعام وشراب وما لا بد له منه في معاشه فهي مطالب كثيرة يحتاج فيها إلى السعي إلى كل مطلوب على انفراده فإذا كان قد جمع له جميع المحتاج إليه في خزانة فأعطاه صاحبها المفتاح وقال له هذه الخزانة فيها من كل مطلوب مما يعيش به الإنسان أكمل عيش ويتنعم أجل نعمة فخذ المفتاح وخذ ما احتجت إليه من هذه الخزانة واسترح من الطلب والنصب في تحصيله فوجدت تلك الخزانة شاملة لكل مطلوب ، كافلة بكل مرغوب فانه حينئذ يستريح من التعب ويحمد ذلك المعطي ما خوله من النعمة التي لا يساويها شيء فهكذا سبيل من جمع لك خزانة من علم الله ورسوله تشتمل على جميع ما تحتاج إليه في صباحك ومساءك ومسرحك ومأواك وطعامك وشرابك ولباسك وكل تصرفاتك من عباداتك وعاداتك حتى لا تحتاج لطلب شيء من خارج بل قد اشتملت على ما تحتاج إليه في اقامة دينك من كل باب فحقيق بك أن تطيل الشناء على الذي منحك وقرب لك

البعيد وسهل لك العسير وليس ذلك من كلامه ولكنه كلام الله
ورسوله وهكذا كل كتاب في الفروع من كل المذاهب ليس
العمل به الا العمل بكتاب الله وسنة رسوله لا يخرج عن ذلك
الا ما خالف الضروري من الدين . هكذا ينبغي أن يكون
الإعتقاد في المسلمين ، ومسائل الفروع كلها جليلها ودقيقها
مقبولة من أهلها على اختلافها ومن ثمة حكم أهل الأصول
بان المقلد كالمجتهد بمعنى انه يأخذ بأي قول من أقوال
الأئمة في أي شيء وهذا يقتضي إصابة المجتهدين على
الوجهين في التصويب .

لهفي لمصغ إلى مثبطه *

عن نهج سبل الرشاد ما فعلا

أحل قيد القصور أم هو في الـ *

أسر فلم ينتقل أم انتقلا

أم اطمأنت به المنازل في *

مفازة الإنقطاع أم وصلا

فكن ببرد العلوم مشتملاً *

وخذ رخيص الذي علا وغلا

واسمع من الله والرسول فما *

في كتب الفقه غير ما نزلا

وان صاحب هذا القول كمسافر ضعيف القوى قد منع

نفسه من الغذاء وحظر على نفسه التروى بالماء طامعاً أن يعيش بغير زاد ويطير بغير جناح أو كراكب في البحر لا يتمسك بسبب قد طوى الشراع وخرق السفينة وألقى المرساة وطرح نفسه في مهب الرياح ممتطياً ظهور الأمواج وليس هذا بتحقيق لعلم السنة ولا بتنفيذ عن السماع لكتب الحديث معاذ الله بل سلوك إلى دخول البيوت من أبوابها ، وتسليم لتراجمة السنة وأربابها ، ووطء على آثار أقدام الحفظة من أعلامها لتكون مرتقياً إلى المعارف بسلم الوصول ، مهتصراً أغصان العوارف بأيدي النظار ، مقتبساً للهداية من شجرة الطور جامعاً لمتبدد مسائل الدين من أسلاك الإنتظام ، واضعاً لشوارد المعاني على طرف الثمام .

نعم ولا يخفى انه يجب ان يكون الكتاب والسنة ترجع إليهما المذاهب كما قاله السيد الحسن الجلال والمقبلي من المتأخرين وقد أطلاا القول في ذلك وحسبنا انفرادهما عن هذا القول ومخالفة الجمهور لمقاصدهما .

والذي أرى أن هذا هو اجماع المسلمين وانما ذلك فرض المجتهدين من الأمة وأما أهل التقليد فسواء في حقهم كل قول وقد علم أن أهل الإجتهد والنظر يختارون لأنفسهم ويرجحون ويستدلون بالكتاب والسنة وهو موجود في أهل كل المذاهب وهو المقرر في أصول الفقه لكل من ألف فيه فلماذا

التبجح بشيء عمل المسلمين عليه ؟ وقد تكلمنا في التقليد بما عرفت وطلبا ممن لم يبلغ درجتهم أن يأخذ ذلك عنهما تقليداً فليس عن التقليد مخرج وهو ضروري في جميع الأعصار والأصل فيه أن يقبل العامي قول العالم فذلك اجماع من المسلمين وأصله وجوب قبول خبر المخبر العدل في الشريعة ولما كان المدون في كتب المذاهب قطعي النسبة إلى أهلها كان ذلك المنسوب إليه في حكم الحي الموجود إلا أن يخبره أن الحكم في المسألة كذا فلا حظر في تقليد الميت كالحَي إذ العبرة بصحة صدور القول منه أما مشافهة أو تواتراً وما أحسن من أخذ عن الكتاب والسنة بقدر مبلغه من العلم ولم يحظر على غيره كل قول من أقوال الأمة إذ كل منها حكمه حكم هذا الذي أخذه المذكور عن الكتاب والسنة فإن أمر غيره به وحظر عليه غيره فقد قلده هذا المأمور ولا فرق بين تقليده أو غيره فكل له دليل * .

(مثال ذلك) أن يروي وجوب التسمية في القراءة ويقوي عنده الدليل به ويمنع غيره من تقليد أبي حنيفة في حذفها فهذا حيف في الحكم فإن أبا حنيفة متمسك بدليل من السنة كاستمساكك بمقلده كمقلدك سواء لا فضل لمقلد على مقلد إنما التفاضل في الإجتهد *

وهكذا كل مسألة مسألة ، هذا وأنا أعجب ممن يعمل

بالسنة ويلزم الناس العمل بها ويتوهم أنه سلك مسلكاً غير مسالك الفقهاء والفرض أن أئمة المسلمين الذين انتسب إليهم أهل المذاهب إنما صنعوا هذا الصنع بعينه فقد كان الشافعي من أحرص الناس على العمل بالسنة فكان يأخذ لنفسه بما رآه ويدونه ولا يزال يكرر فيه النظر فربما رجح له غيره فيثبت له قولان كل ذلك إنما هو لتجرده للأخذ من الكتاب والسنة فبعد انقراضه دون كلامه واتخذه من بعده مذهباً أعني من كان يقلده في حياته ويأخذ بقوله أخذ بعد وفاته بقوله أيضاً فاجتمع على هذا الرأي جماعة وهكذا في كل إمام متبوع إنما هو أخذ من الكتاب والسنة كصنع هذا الذي زعم أنه انفرد بالأخذ وأما أمره بترك كتب الشافعي مثلاً فإن كان يدعو العوام إلى النظر فلا يتوجه معه خطاب وإن كان يدعوهم إلى تقليده فيما اختار مما أخذ من الكتاب والسنة عاد آخر الأمر أوله وعاد المنهى عن التقليد مأموراً به والله أعلم *

واعلم أن كل من ألف في علم الشريعة فهو يدعى أنه أخذ من الكتاب والسنة وخدمهما وأخذ أحكامهما وهذه الدعوى منه ليس الحكم فيها إلا لله تعالى الذي يعلم السر وأخفى ، وأما أن يحكم عليه بشر مثله لا علم له بشيء من باطن أمره بل ومن ظاهره فينسب إليه أنه لم ينهج على

الكتاب والسنة فقد ادعى هذا أن الحكم فيما بين ذلك الرجل وبين الله - تعالى عن ذلك - والله يرد عليه بقوله ﴿ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى﴾ ومعاملة الله إنما هي بالسرائر لا بالظواهر وربما يعلم الله من شخص من حسن النية والقصد ما يقبل الله به كل عمله وإن كان نظره أقصر من غيره وخطؤه في الظاهر أكثر * .

فتنبه لذلك فربما غمطت من هو خير منك ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم﴾ إنما الكامل من أعاد انتقاده على نفسه ، وأسند الغفلة إلى عقله وحسه ، فلا يدري أهو في إنسانيته وكماله من حيث مراد خالقه خير أم ذلك الغير ؟ ثم كل متكلم من أهل شريعة الإسلام في كل مقام إنما يبني كلامه على الأخذ من الكتاب والسنة * .

ها نحن في هذا المقام وهذا القيل والقال ندعي إنا أخذناه من الكتاب والسنة والحكم في ذلك هو إلى من إليه الحكم كما مر لا من يتحكم فما ظنك بمن تكلم في الشرعيات من العبادات والمعاملات * .

فإن قلت إن بعض المصنفين يظهر له الدليل في المسألة ويرجحه لنفسه ويمشي في مؤلفه على خلافه وتقرير قول غيره .

(قلت هذا) أمر غير خطير وخطب غير عسير قد عرفت انه قد انقاد للدليل بحسب ما ظهر له وحرر في كتابه مذهب غيره مما الخلاف فيه شائع شهير وهو ظني لا يتوجه على مخالفته القطع ببطلانه بل الأمر مبني على صحة ذا وذاك وعد ذلك كله شريعة كما تراه في أهل المذاهب الإسلامية فأني حرج في حكاية قول هذا حاله ثم ان المرجح لما ظهر له دليله لا يقطع ان ذلك المحرر للغير لا دليل عليه فقد يعتقد قول هذا مساوياً لقوله من حيث اعتقاده إصابة كل مجتهد لمراد الله وهي مسألة أصولية قد شاع الخلاف فيها ورجحها كثير من المحققين ومع تحقق هذا المعنى ينقطع الإعتراض من أصله وهو الحق الذي يقتضيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اختلاف أمتي رحمة » وقد احتج به مالك لما أراد المنصور حمل الناس على الموطأ ورواه أعلام السلف من أهل الحديث مرسلاً كما ذكره السيوطي قال ولعلمهم اطلعوا على اسناده ولم يبلغنا فلم يحكم السيوطي بانقطاعه لتظافر النقل في روايته عن ذكرهم أئمة الحديث الباحثون عنه سنداً ومتمناً فكيف يوردونه في مقام الإحتجاج ؟ كما صنع مالك ولا سند له عندهم .

(قلت وإلى هذا) لحظ من قال إن المرسل أقوى من المسند إذا أرسله من عادته الإسناد وكأنه قد ثبت عنده وهو

موافق للعقل أعني أن الاختلاف رحمة والواقع مما يجده الإنسان من اتساع الأحكام حتى لا يكاد يخرج العامي ولهذا أن من وافق في صلاته قول قائل ترك وشأنه ولو كان الحكم واحداً لضاق به الخناق ولقد كنت أجد حرجاً في النفس حين أرى كثيراً من العوام يسجدون من ركوع ويتركون القيام وأقول هذا يجب فيه التعليم للجاهل فربما يقبله ويكون لم يبلغه وجوبه وفعلت شيئاً من ذلك حتى تأملت قول أبي حنيفة أنه لا يجب الاعتدال من الركوع فانزاح عني شيء من الحرج كثير وذلك أنه قد وسعه ما وسع طائفة من المسلمين انتهى .

(وبعد) فقد عرفت ما ذكر من الخطر في المنع من كتب الفروع والتفسير عنها وأنه خلاف الاجماع إلى غير ذلك فما ظنك بمن منع القراءة في كتب الحديث فلقد جاء بالعجب العجيب ووقع في خرق الاجماع بما سنبينه ان شاء الله تعالى وفي أعظم مما وقع فيه الأول وظن ان ما في كتب الحديث مطابق لمذهب المخالف له ولم يدر أن دليله في بيان عقيدته في التشيع مأخوذ من تلك الكتب على نحو مأخذ المخالف ، ومحل المعركة فيما بيننا وبينهم عند تلك الأحاديث هذا ولم يسمع من أحد ممن يعتد به التصريح في هذا المعنى وهو ترك كتب الحديث بلفظ محرر يمكن التكلم عليه لكننا سمعنا من أفواه كثير من العوام وطلبة العلم نسبة

المشتغلين بعلم الحديث إلى الخروج عن الصواب ومخالفة
أهل البيت الذين هم قرناء السنة والكتاب وهذا القول من
السقوط بالمحل الذي لا ينبغي الخوض مع قائله لكننا نحسن
الظن به كما أحسنه بالغير فنقول هذا رجل قد تمسك بأهل
البيت ورأى أن الإقتداء بهم والأخذ من علمهم هو المقصود
للشارع لما ورد من الأدلة القاطعة بكونهم مع القرآن
وموالاتهم لا تكون الا بمعاداة عدوهم وهؤلاء أهل الحديث
يثبتون روايات أعداء آل محمد ويعدونهم من أفاضل
الصحابة فلا جامع بين من اتبع أهل البيت وبينهم ، فنقول ما
أحسن الإقتداء بأهل البيت انهم لم يخرجوك من الهدى ولن
يولجوك في الردى من استمسك بهم فقد استمسك بالعروة
الوثقى فهلا استمسك هذا القائل بهديهم في الأخذ من هذه
الكتب والعناية بها ودرسها وتدريسها ؟ وقد كان الواجب عليه
أن ينظر كيف هديهم في شأنها وكيف صنعهم في معاملتها ثم
يحذو حذوهم وينحو نحوهم وقد علمت ان من أئمة الحديث
وحفاظه الذين هم عمدة المسلمين بالاجماع ممن هو بالغ
في التشيع الغاية وذلك مذكور في كتب المحدثين مشهور
فقد ذكروا أن بعض مشايخ البخاري وغيره من أئمة الحديث
شيعة غال ومع ذلك فهو ثقة مأمون وكم في كتب
الحديث من رجال الشيعة المشهورين بذلك ومع ذلك فهم

مشتركون هم ومخالفوهم في سماع الحديث واسناده واختلافهم واقع في الأدلة المأخوذة كلها منه وما نسبة كتب المحدثين الصحاح المشهورة بين المسلمين الا نسبة كتاب الله العزيز ، فيه كل مأخذ لكل من الأمة لا يختص به أحد دون أحد وكذلك السنة فان كل أحد متمسك بأهدابها قد وسعت الخلق .

(واعلم) علماً جزمياً وحكماً حتماً أن سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محفوظة كما حفظ الذكر إذ هي من الذكر وقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ القرآن وما من رجل من رواتها الا وهو معروف بنعته واسمه وجميع أحواله فليس في الإسلام خلل في وضع الشريعة أعني أنه لا يتصور أن يدخل في أحكام الله من العبادات أو الاعتقادات ما ليس من الشريعة بل كل ذلك منها وذلك كالكتاب العزيز وكل أحد يأخذ في تأويل دليل مخالفه فإذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذه الكتب التي عرفها أهل هذا الفن وأقروا لمن وضعها انه قد اختار أصح ما يؤخذ وتتابع على ذلك الحفاظ حتى وقع اجماع المسلمين على انها كتب السنة المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعني انها من أصح الكتب والاجماع في ذلك من سائر الفرق قطعي وانما المجهول عند المخاطب موافقة أهل البيت أيضاً على

ذلك فيصح اجماع الأمة وسنوضحه بشيء مما هو معلوم بدون استقصاء .

فنقول ان أئمة اليمن من أهل البيت قد تلقوا هذه الكتب الإسلامية بالقبول وأخذوا منها أدلتهم في الأصول والفروع وأسمعوها واستجازوها وأجازوها الا انها لم تظهر في اليمن فيما علمت الا من أيام الإمام عبدالله بن حمزة أو قبله لأن الإمام الهادي قريب العصر من البخاري فخروجه إلى اليمن بينه وبين وفاة البخاري نحو ثلاثين سنة أو تزيد أو تنقص ويبعد في مثل هذا الوقت أن يكون قد اشتهر كتابه في الأقطار حتى بلغ اليمن وانما شهرته من بعد انتهى .

هذا وقد ذكر السيد محمد بن ابراهيم أن الإمام أحمد بن سليمان قد نقل عن كتب الصحاح في كتابه أصول الأحكام ، ثم ان الأئمة أخذوا تلك الكتب وسمعوها عن المشايخ فقد ذكر الإمام عبدالله بن حمزة - في كتابه الشافي - طرقه في رواية كتب الحديث وأسندوها إلى مؤلفيها ثم من بعده من الأئمة كذلك حتى اشتهرت وانتشرت وقرأت في صنعاء في أيام الإمام صلاح الدين ووالده كما ذكره السيد محمد بن ابراهيم الوزير ، وأما الإمام يحيى بن حمزة والإمام المهدي فقد علم اعتمادهما على ما في تلك الكتب من الأحاديث كما تبينه التخريجات ، وأما الإمام عز الدين بن الحسن عليه

السلام فقد رحل في طلب الحديث إلى العامري وأسمع عليه واستجازه وما وضعه له في ذلك منقول معروف والإمام شرف الدين عليه السلام قد انتهى إليه علم الحديث فكان قد أخذ هذه الكتب عن مشايخه ورواها لمن أخذ عنه وأجاز واستجاز حتى اتصلت سلسلة اسناده بالإمام القاسم بن محمد فها هو ذا يروي هذه الكتب عن شيخه السيد أمير الدين عن السيد أحمد الوزير عن الإمام شرف الدين وهذا في رواية الكتب بسلسلة الإسناد المتصلة بالمؤلف فما هذا النكير على من سلك مسلك هؤلاء الأئمة ؟ ثم ان أولاد الإمام القاسم تلقوا عن والدهم وعن مشايخه فسمعوا هذا الكتب فمحمد ابن القاسم وهو المؤيد بالله قد كان رحالة في علم الحديث قد سمع على أبيه جميع مسموعاته وزاد بالسماع على غيره ثم صاحبهما قطب رحا التشيع وواسطة عقد علماء الزيدية أحمد بن سعد الدين المسوري قد كان إماماً في الحديث قد سمع تلك الكتب على الإمامين وعلى مشايخهما وكان من الحفاظ .

نعم والإمام المتوكل على الله اسمعيل بن القاسم هو فقيه الشيعة ومفتيها قد أخذ علم الحديث عن علماء الشافعية في تعز في أيام خلافة أخيه المؤيد وجود سماعها وأخذ الأجازات ، ثم ولده الإمام المؤيد بالله محمد بن المتوكل

صاحب الورع المعروف قد سمع تيسير الديبع علي الشيخ
عبد العزيز المفتي وقد وصل إلى حضرته فسمعه عليه في
محفل من الفضلاء الأعلام واستجاز وأجاز ، وكذلك أخوه
يوسف بن المتوكل كان قد سمع تيسير الديبع مع أخيه المؤيد
وأجاز الشيخ المذكور لهما فكان الأفاضل في صنعاء يأخذون
عنه وهذا في سنة عشرين وما بعدها إلى سنة أربعين ومائة
وألف فكان ممن يقصده للسمع إلى بيته إبراهيم بن القاسم
ابن المؤيد وهو ممن كان قد سمع كتب الحديث وله أسانيد
في كل كتاب منها فسمع علي يوسف بن المتوكل التيسير ثم
محمد بن اسحق بن المهدي ثم أحمد بن اسحق بن إبراهيم
ابن المهدي إلى غير هؤلاء من سائر الأعلام وأخذوا الإجازة
عنه وما سمعنا بالنكير في تلك الأيام ولا قبل هؤلاء من
النواصب كما سمعناه اليوم من هؤلاء ولقد كان السيد العلامة
الفقيه الأصولي الحديثي الحسين بن أحمد زبارة أوجد
الشيعة وأشدّهم حراسة لأهل البيت قد كان ممن حضر تلك
القراءة وأخذ الإجازة في التيسير وكتب علي نسخته حاشية
السيد الطاهر بن الحسين الأهدل علي التيسير وكان يحدث
في جامع صنعاء في شهر رمضان في مؤخر الجامع بين
صلاتي المغرب والعشاء وحضرت أنا علي سماعه وجماعة
ولم يعلم انه قال قائل ان هذا خلاف مذهب الشيعة وهذا في

سنة تسع وعشرين ومائة وألف أو ثمانين . ثم رأينا السيد العلامة عبدالله بن علي الوزير وهو يحدث في تيسير الديبع في الجامع النهار وسمعه منه ابراهيم بن الحسن بن الحسين ابن المؤيد وكان ابراهيم بن الحسن قد سمع نصف التيسير الأول علي يوسف بن المتوكل ونصفه الآخر علي السيد عبدالله الوزير فما وسع هؤلاء الأئمة من عهد الإمام أحمد بن سليمان وسائر فقهاء مذهبهم إلى الآن فليسعنا في كل ما اشتبه علينا من الوجوه التي سنبينها ان شاء الله تعالى ولقد كان القاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال علي تشيعه من أشد الناس طلباً لكتب الحديث هذه وأخذ الإجازة فيها من عدة من العلماء وحضر سماع الإمام المتوكل علي الله علي محمد بن عبد العزيز المفتي التعزي الشافعي وجود القاضي قراءة الحديث وأخذ عن عبد الرحمن الحيمي ومع ذلك فلم تنحل عقدة تشيعه كغيره فما هذا الواقع الآن الا بسبب عدم الاطلاع علي تلك الكتب ومأخذ الشيعة منها أما علمت أيها الشيعي أنك عند هجرك كتب الحديث والنفور عن قراءتها وعمن قرأها قد نصرت خصمك ورفعت له راية وقد اشتد فرحه بذلك وأظهر أنه لم يسلك علي السنة ويأخذ بالحديث غيره وان الشيعة ليس لهم متمسك بالحديث وهذا عين العجز والقصور والتنويه بمذهب المخالف فان كل

إنسان من المسلمين يعلم أن الشريعة هي في كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد وقع الوهم مع كثير من العوام أن الشيعة لا متمسك لهم بالحديث وهذا من أعظم مفسد هذه المقالة أما علمت أن الشيعة لهم بهذه العناية الكبرى في الأخذ منها وإن كل مسألة من مسائلهم واعتقاداتهم عليها دليل في كتب الحديث مبين فإني لك أقامة الحجة على مقاصدك وقد حجرت على نفسك ؟ فإن قلت إن هؤلاء المؤلفين في الحديث يترضون على من هو عدو لله ولرسوله في معتقد الشيعة كمعاوية واضرابه (قلت) هذا من أعجب الأعذار عن نهج سبيل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أمر ليس من كلام الرسول ولا ادعى قائله أنه من جملة الحديث فماذا عليك أن تأخذ الحديث وتترك غيره ؟ ثم يسعك ما وسع الأئمة من أهل البيت الذين رووا هذه الكتب وسائر شيعتهم فلم تزل بين أيديهم يقرؤونها ويقرؤونها وهي كذلك فما كان ذلك سبباً للامتناع منها ولقد رأيت بعض علماء الشيعة وكان يكتب الكتب بالأجرة يستفتي العلماء بجامع صنعاء عن حكم تلك الترضية التي لا يراها الشيعي هل يحذفها الناسخ المؤجر على نساخة الكتاب أم يبدلها أم يزيد فيها أم ينقص ؟ هذا حاصل سؤاله فأجاب عليه جماعة من الأعلام أنه لا يغير شيئاً عن رسمه فالتأجير قد وقع على

تحرير ما في الكتاب جملة ويكون في تحريره الترضية على معاوية ونحوه كمن يحكي الأقوال الباطلة وليس على الحاكي حرج فقد حكى الله الأقوال الكفرية في كتابه وصارت مدرساً للخلق كقولهم عزيز ابن الله ، المسيح بن الله ان الله ثالث ثلاثة ؛ هذا كان جواب أحدهم وتطابقت الآراء على ذلك ، وقال بعضهم بل لا يكتب ما هو محذور عنده ومع ذلك فلم يقل أحد بان تلك الكتب تهجر لذلك وكأنني بك تحسب ان كل من قرأ في تلك الكتب جرى على لسانه ما هو مكتوب وهذا غير واقع بل قد رأيت من علماء تعز من لا يجري لسانه بالترضية وهو يملئ كتب الحديث لكراهة جماعة من الزيدية في حضرته فكان يعتمد ذلك اما تقية واما قطعاً للشقاق ومحبة للسلامة من الجدل فهذا أحسن من ذلك الفاعل ، فتجنب كل ما يوقع في الخلاف حسن وقد علمت أن اعتقاد الأشاعرة أن معاوية ونحوه قد أخطأوا ولكن لهم حق الصحبة ، وقد علم من عقائدهم أيضاً أن مرتكب الكبيرة لا يقطع عليه بالهلاك وهذا خلاف بين أهل الأصول موضعه معروف فدعهم واعتقادهم وامش على اعتقادك وخذ أدلة مذهبك من تلك الكتب كما فعله غيرك .

(فان قلت) ان كتب الحديث من رواية أهل البيت موجودة فما حاجتنا إلى غيرها ؟ قلت نعم الحديث مشترك

بين جميع الأمة وقد روى أئمة أهل البيت منه الكثير الا أن المروي في كتبهم بالإسناد معروف وهو مجموع زيد بن علي وأمالي أحمد بن عيسى وما رواه المؤيد بالله في التجريد والأسانيد اليعقوبية ، وقد ألفوا أعني أهل البيت وشيعتهم عدة من كتب الحديث المرسلة اعتمدوا في النقل على هذه الكتب التي بين أيدي الأمة كما هو معروف لمن بحث ، ثم ان هذه الكتب المسندة لهم قد رواها أثمتهم وأسندوها ومع ذلك فلم يتركوا رواية كتب الصحاح وغيرها من المسانيد بل رَوَوْها وحدثوا بها في مدارسهم وشحنوا بها مؤلفاتهم فما قالوا يكفيننا ما وجدناه من رواية أهل البيت كما قلت وهم القدوة ولهم حق الأسوة .

فان قلت لا نعلم أن أهل البيت قرأوا هذه الكتب فهذه دعوى يجب عليها البرهان (قلت) أما إذا بلغ الحال في عدم معرفة أحوال هذه الطائفة من أهل البيت باليمن إلى هذا فيتوجه معه قطع الخوض لان البيان واقامة الحجة انما يكون على شيء مغمور ، وأما ما هو مشهور متواتر فسيل المحتج عليه الإشارة إلى الواقع وهذه كتبهم بين أيدينا لا نجد أحداً من أعلام الأئمة وشيعتهم ممن تمسك بالعلم الا وهو يكتب خطه في تلك الكتب سماعاً وإجازة وتحشية وضبطاً وعناية ولو احتاج قائل ذلك إلى دليل لافتقر إلى مجلد كبير ينقل فيه

الفاظهم بأعيانها أو يحصر نسخهم التي عليها خطوطهم فهي موجودة وهذا أمر لا يحتاج إليه من له أيسر اطلاع .

(فان قلت) ان هؤلاء الأخذين من كتب الحديث الآن يحتجون بها على ما يخالف مذهب الشيعة ويزعمون أنهم أهل السنة

(قلت) قد نبهتك أن أهل كل معتقد مأخذهم من تلك الكتب فلو صنعت صنعهم لوجدت لمقاصدك ومذهبك مأخذاً من تلك الكتب هو مثل مأخذهم لا يجدون إلى رده سبيلاً كما قد ذكرت لك انها كالكتاب العزيز بين أيدي الأمة يؤخذ منه كل مقصود وهذا أمر لا يفتقر إلى برهان فهذا هو السبب في تمسك أهل البيت والشيعة بهذه الكتب ولو كانت على مذهب أحد بخصوصيته لم يشاركه فيها غيره لما أخذوها لكنهم وجدوها مشتملة على كل دليل ، وإليها يفتقر كل مذهب ، وعنهما يستمد كل معتقد ، ومنها يغترف كل وارد ، وكم في الحديث من متشابه كمتشابه القرآن كما جاء في أحاديث الصفات فكما يرد في القرآن إلى المحكم فكذا هنا وقد علمت أن في القرآن حجج كل أحد من عدلي وأشعري إلى غير ذلك من كل الفرق ومع ذلك يأخذ الكل منه والا فلو كان أخذ الخصم دليلاً من الحديث يوجب اطراحه لكان جب ترك القرآن إذ كل مخالف في الاعتقاد قد أخذ منه

فانظر إلى قوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ كيف يأخذ به من هو عندك مخالف للحق وأنت محتج بقوله تعالى ﴿لا تدركه الأبصار﴾ فهلا تركت القرآن لما استدل به خصمك وهكذا سبيل الحديث تجد الكل به متمسكين وعنه آخذين فلا تترك حظك منه فربما يكون أوفر من حظ الغير وكما ذكرت من أن الآخذين فيها الآن يحتجون لمذهب خلاف الشيعة فكذلك قد اعتمد الشيعة من المحدثين عليها وأخذوا مقاصدهم على مذاهبهم من تلك الكتب وغلا بعضهم بالتشيع وهو يدرس تلك الكتب صباحاً ومساءً ، ويعتقد أن سلوكه على منهاجها ، وإن السنة مذهب ، وهذا أمر شائع ذائع ، ومن عرف تراجم الحفاظ من أئمة الحديث وعلم تشيع كثير منهم علم مأخذهم هذا ، وقد أخذ الشيعة الإمامية من تلك الكتب وأسمعوها على المشايخ وأخذوا منها على معتقدهم دلائلهم ، فقد ألف ابن البطريق من علمائهم كتاب العمدة في فضائل أهل البيت والتزم أن لا ينقل فيها إلا ما كان من الأمهات أو من كتب المحدثين ثم روى تلك الكتب بالسمع على المشايخ ومع ذلك فإنه نقل عنها في كتابه المذكور خمسمائة حديث مما رواه أهل الأمهات هي عمدة الشيعة على عقائدهم ، وكذلك غيره من أئمتهم الآخذين عن كتب الحديث فقد وقفت من ذلك على غير

العمدة مما هو على نحوها والمراد من ذلك أن أهل كل مذهب مأخذهم منها وهي كالكتاب العزيز بين الأمة إجماعاً .

(فان قلت) فان أهل هذه الكتب رتبوا درجات الصحابة في الفضائل على الترتيب الواقع من تقدم أبي بكر إلى آخرهم واعتقدوا صحة خلافة أبي بكر ومن بعده وهذا أمر تأباه الشيعة (قلت) هذا الترتيب الذي فعلوه لم يسندوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كانوا يعتقدونه كذلك انما هو ترتيب بحسب الواقع كما يفعله أهل التاريخ فان من ترجم للخلفاء فلا بد أن يذكرهم على الترتيب الواقع في الخارج وقد صرح الحفاظ من أهل الحديث بذلك فقالوا : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد بالأمر بعده لأحد لكنه وقع الإختيار على أبي بكر ولم يدع النص إلا البكرية فإذن هذا الترتيب انما هو الواقع وقد كان كذلك فماذا علينا فيه ؟ وان كان اعتقاد غيرك انه كذلك في نفس الأمر فما سبيله إلا سبيل من يحكي التاريخ .

(فان قلت) قد روى أهل هذه الكتب عن معاوية وعمرو والمغيرة وهؤلاء غير مقبولين عند أهل البيت عليهم السلام ولا مرضيين .

(قلت) هذه مسألة أمرها يسير غير عسير لوجوه :
أحدها أن مذهب بعض أهل البيت قبول روايتهم فيما يتعلق
بالديانات ما لم يكن لهم فيه غرض كما صنع الأمير الحسين
في الشفاء . الثاني أن المنقول عنهم هو الشاذ النادر الذي لم
يشيد عليه بنیان الأحكام الشرعية ولا شيء من القواعد
الأصولية ولا الكلامية بل قد حصرت مروياتهم في هذه
الكتب وسبرت ووافقهم في الرواية لما رواه غيرهم ، فكان
المعتمد على الغير في كل فرد يرد من أحاديثهم ، وشذ شيء
يسير إنفرد به بعضهم لا يترتب عليه حكم ولا يخل بالشرعية
إهماله فدعه ولا تعمل به ولا تلتفت إليه وإن شئت فاترك
حديث هؤلاء كلهم فليس على أحد منهم اعتماد في الشريعة
ولا حكم يجب العمل به لم يروا من طريقه ويكون سبيل
ما روه سبيل ما طرحته من قول المؤلف .

(فان قلت) ان هؤلاء المباينين لأهل البيت من أهل
الحديث لا اعتماد عليهم ولا يوثق بهم ولا ينبغي النظر في
كتبهم .

(قلت) فهلا اقتديت بأهل البيت في الأخذ من كتبهم
ودرسها وتدريسها وأخذها عن المشايخ وطلب الإجازة في
روايتها لا ريب عندنا انها متلقة بالقبول فمن حجر قراءة كتب
الحديث وادعى أن ذلك من الخروج عما يجب من ولاء أهل

البيت فقد اشتمل قوله على الخطأ .

(فان قلت) انهم يروون شيئاً في فضائل معاوية وعمر وومن لا يصح أن تكون له فضيلة وهو عند الشيعة من أعداء الله .

(قلت) قد عرفت سابقاً ان الشريعة المحمدية محفوظة كتاباً وسنةً وقد اتفق الحفاظ من أهل الحديث على انه لم يثبت لمعاوية شيء من الفضائل هكذا قاله ابن حجر والسيوطي وغيرهما مسندين له عن غيرهم من الحفاظ وقد قال مجد الدين في كتابه سفر السعادة في آخره وقد ذكر الموضوعات بأن فضائل معاوية ليس فيها حديث انتهى بلفظه أو معناه ووافقهم عليه فالحمد لله قد كفونا المؤنة .

(فان قلت) هذا صاحب التيسير نقل في كتابه في فضائل الصحابة عن عبد الرحمن بن أبي عميرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاوية اللهم اجعله هادياً مهدياً (قلت) نعم هذا حديث رواه الترمذي وقد تكلم عليه ابن عبد البر إمام المحدثين ومرجع المسندين في كتابه الإستيعاب في تراجم الصحابة فقال في ترجمة عبد الرحمن ابن أبي عميرة راوي هذا الحديث عبد الرحمن بن أبي عميرة لا يصح له صحبة ، وقد روى عنه أربعة أحاديث لا تصح كلها ، وسرد تلك الأربعة وأحدها حديث معاوية هذا ومن

ثمة إتفق الحفاظ على انه لم يصح في فضائله شيء والا فلو
صح حديث الترمذي هذا لحكموا به ، ومن العجب الذي
ينبغي أن يتنبه له ان ابن الديبع قال في كتابه التيسير ما لفظه
وعن عبد الرحمن بن أبي عميرة وكان صحابياً ثم روى
الحديث أعني بذلك انه زاد وكان صحابياً ولم تجر عاداته
بذكر ذلك في سائر الصحابة انما يقول عن فلان وهو إشارة
إلى خلاف ما قاله ابن عبد البر وهو العمدة في الصحابة ،
وقد تبعه أعلام أئمة الحديث وسلموا له وان إليه المرجع في
الحديث متناً واسناداً سيما في الصحابة ومع ذلك فلو ثبت
ذلك لكان قد خالف قول الحفاظ كما قد عرفت وهذا أمر لا
يزال أهل الحديث يذكرونه في ترجمة معاوية أعني انه لم
يثبت في فضائله شيء فيقطع النظر عن هذا الحديث .

(فان قلت) فهذه الأمهات قد زعمت انها أصح كتب
الحديث فما بال هذا الحديث لم يثبت ؟

(قلت) انما الإجماع واقع على أن هذه الكتب من
أصح كتب المسانيد لا ان كل ما فيها لا نزاع فيه ولا كلام
لأهل الحديث فكم قد تكلموا على حديث فيها سيما في غير
الصحيحين وبينوا وجه الضعف فيه وأعلموه بشيء مما هو في
علوم الحديث بل هم يعلمون علوم الحديث في جميع
الأحاديث فلكل فرد فرد منها حكم باعتبار ما هو عليه في

نفس الأمر وهذا هو الحفظ الإلهي ، فما كل ما هو محرر في كتب الحديث هذه جميعها له حكم الصحة ، بل كل كتاب منها قد أخذ على صاحبه شيء وأقلها مأخذاً على مؤلفه الصحيحان وهذا أمر قد ذكره أئمة الحديث أنفسهم في كتب علوم الحديث وكم قد تتبع الحفاظ الترمذي فردوا عليه فيما صححه أو فيما حسنه فهذا الحديث المذكور في معاوية قد اجتث من أصله بحكم حافظ الأمة وتبعه الحفاظ على ذلك فلا يبال به على أنه لو لم يكف الأمر فيه بكلام الحفاظ لكان لا يعارض ما هو عندك في شأن معاوية وكنت تجد لهذا مجالاً من التأويل أقله ما قد قيل إن دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم موقوف على مشيئة الله وأنه قد دعا بدعوات لم تجب ونزل عليه ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ الآية وذكر شراح الحديث وجه الحكمة في ذلك ولكنه لا حاجة إلى ذلك هنا للقطع بعدم صحة الحديث ولا ثبوته * .

وبالجملة فهذه الأعذار عن اقتباس علم الحديث مما ينبغي للطالب الصادق اطراحها وأن لا يصدده عن المورد كدر شيء خارج وما أحسن قول الشاعر :

أصغي إلى قول العذول بجملتي *
لسماع ذكركم بغير ملال

من بين شيوخه العلامة الع. اب

و عدم انه لا مريد على حد في الحصر غير العلم
 وأحد من كل صوب وقد علمت في سفته بث في عدم وقوع
 وقد كان ذلك في انفس الناس مما علمكم بأقوالهم من
 الله عليه و نه وسيد فالتطال العلم بطبع في كذا في
 سنة من الأحكام و غير ذلك و من سأل عنهم حديث
 سمعوا و بحث أعني ربه و ذرية فانه بحث في عدم
 هراء بحث في المعه فيشم القرائد انافعه في ذلك
 المعام وغيره فان سقط في الأحد من البع وحفظها
 عنها كما كانها و العائش و الع. يبين و غير هذا من
 عن سماء الرجال فيحصل على عدم التاريخ فيعلم من
 الناس على و هو مظهره فيموس و مبرر + ملأ و = م. م.
 بعد في الأدب و السرحيات فلا لا يستحضر العلم عبد
 لأصوبه و يكس له عبد ذلك زمانه الحقيق و نه انهم
 عنها أعني قواعد الأصول إذ عند الأعمال فيعلمه يظهر
 لها على ما عذر بين محلات الأعمال و خلافها ياتى صري
 بذلك انفعه أو تفيد به ان عند الحصول من أراد ان
 يتوسع في الأحد عما في سم و ج ذلك الكتب بعد سمو
 الصع هذا وأحد من كل العلوم بحسب ما نصيبه بظن

[illegible]

عليه الإقتداء بهديهم هذا وان التطويل في هذا البحث بعد
ازاحة الشبهة التي قد علمت أنه لا التفات إليها من الأمور
التي يعجب لها أهل العلم إذ أقل أحوال من تلقن العلم أن
يعلم أن منبع العلوم جليلها ودقيقها هو كلامه صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو قوام جسم الإيمان لا يستغنى عن الإغتذاء منه
من نشأ على ملة الإسلام . هو الدواء للقلوب من مرض
الغفلة ، عند ذكره تلين الأفئدة ، والذي جرى عليه السلف
من علماء الزيدية هو درس هذه الكتب وتدريسها والإعتماد
عليها والإحتجاج بها وهذا جار فيما نعلمه من عهد الإمام
عبدالله بن حمزة إلى الآن فتلك الكتب مشتركة بين جميع
الأمة كالكتاب العزيز ، ثم ان الشيعة هم رواة تلك الكتب
أعني ان الأسانيد التي اعتمد عليها أهل الأمهات كثير من
رجالها شيعة ومنهم الغلاة في التشيع ومع ذلك فهم
مجتمعون في روايتها يروي الشيعي عن السني والسني عن
الشيعي وكم في مسند البخاري من شيعة بل بعض مشايخه
من علماء الشيعة وهو ثقة مأمون كما قالوه وكذا في سائر
رجال الإسناد وفي كل طريق لا يكاد يخلو السند عن شيعي
وهذا أمر معروف مشهور يعرفه من نظر في تراجم الرواة دغ
عنك من اشتهر بالتشيع من أهل التأليف المشهورة كأبي نعيم
الفضل بن دكين وأبي يعلى وعبد الرزاق وسواهم وكان

عادتهم رواية الشيعي عن الشامي ورواية الشامي عن الشيعي والمراد بالشامي مقابل الشيعي فهذه العبارة جرت على ألسنتهم فيقول ابن معين فلان كذا الا أنه شامي ومع ذلك فالثقات عندهم معروفون من أي فرقة فكم من شيعي ثقة وكانت عادة السلف قبول الرواية عن المخالفين في المذهب ، وعلى ذلك جرى أهل الحديث ، وتدل على ذلك الأسانيد فانك تجد الشيعي يروي عن مخالفه وكذلك المخالف عن الشيعي والقصد في ذلك رواية كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عمن يظن صدقه فإذا قد حصل الظن المذكور قبل ولو من مخالف في الاعتقاد ، على هذا درج السلف ، ويجب أن يكون عليه مدرج الخلف إذ لا سبيل إلى تبديل ذلك ، فقد رويت السنة ودونت وحفظت هكذا أعني من الطرق المشتركة بين أهل المذاهب المتباينة وقد ذكر المؤيد بالله في الإفادة فصلاً في وجوب الرواية عن المخالفين في الاعتقاد حتى عن الخوارج قال لانهم يرون الكذب كفراً هذا معنى ما أراد ، وقد قال بعض السلف من أهل الحديث لو تركنا الرواية عن المخالفين لتركنا كثيراً من السنة * .

فاعلم أيها البصير أن تلك الكتب التي هي كتب السنة ليست لشافعية ولا حنفية ولا شيعية ولا أشعرية ولا تنسب إلى

فرقة بل هي إسلامية إيمانية محمدية إلهية فخذ منها أساس دينك فعنها أخذ كل متمذهب وبها تمسك كل متدين وإن كنت تلتزم أن تهجرها لأجل أنه أخذ المخالف مذهبه عنها فاترك أيضاً كتاب الله فقد أخذ منه كل متمسك بالإسلام من كل الفرق على تباين مذاهبها واختلاف مطالبها وهذا هو سر الوسع الإلهي والرحمة * .

(فان قلت) قد نهى عن الإختلاف .

(قلت) نعم لكن الإختلاف المنهي عنه هو ادعاء بعض أهل الديانات أنه على الصواب وخصمه على الخطأ كما تقدم في حديث أبي لبابة وإنما الوجه أن يأخذ الإنسان بما ظهر له أنه الحق ولا يؤنب مخالفه إلا بما علم أنه خلاف ما علم من الدين ضرورة . وأما الظنيات من فروع وأصول فالواجب حمل المخطيء فيها على السلامة فالإتفاق في الأمة هو أخذ كل منهم عن السنة والكتاب في الجملة وإن اختلفوا في خصوص المسائل وتفصيلها مع عدم تخطئة البعض للبعض فإن خطأ كل منهم الآخر فقد وقع الإختلاف وهذا بحث لا يكاد يرتضيه أحد لما جبلت عليه النفوس ولما قد تقرر واستمر ووقع عليه تحرير المؤلفات بين المختلفين من رمي كل طائفة للآخرى بالقواذع وقل من أنصف وذلك أن من صح عنده وجه من وجوه الدلالات أخذه الغضب عند

مخالفته حمية منه على شريعة الله بقدر مبلغ علمه ولو اتسع قليلاً لوجد مجالاً للتأويل فيما عدا من خالف الضروري والله أعلم * .

(فان قلت) فقد روي عن الهادي يحيى بن الحسين شيء في البخاري * .

(قلت) هي رواية مغمورة مجهولة لا أراها تصح عنه لقرب العهد بين خروج الهادي إلى اليمن ووفاة البخاري ويبعد انتشار كتابه حتى بلغ اليمن في تلك المدة ويكون عليه الإعتماد بين المسلمين والحال انه انما ظهر وانتشر عن الفربري فكل روايات من أسند البخاري إليه وهو في العصر الذي خرج فيه الهادي إلى اليمن ومع ذلك فقد ذكر الإمام القاسم بن محمد أن تلك الرواية ان صحت عن الهادي فهي متأولة بما هو المعروف من مذهبه من عدم قبول الرواية عن جماعة من الصحابة لاعتبار عدالة الصحابة عنده كغيرهم من الناس ، وأهل الحديث قد علموا بالجرح والتعديل فيمن عدا الصحابة فروايتهم عن المغيرة ومعاوية وعمرو وغير هؤلاء عنده غير مقبولة فهذا مراده وهذا تأويل حسن ان صح شيء من ذلك والا فما أظنه يصح ، فقد علم أن الشيعة لا يتجاوزن عن حارب أهل البيت وسبهم لاعتقادهم أن ذلك حرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسب له وذلك حرب

لله وبهذا جاءت الأحاديث المتكثرة فهذا أحد المذاهب
المختلف فيها وكل يدعي انه أخذه من الكتاب والسنة فمن لا
يقبل تلك الأحاديث لا يحكم بصحة ما في الكتاب كله وهذا
تأويل الإمام القاسم بما يؤيد عندك ان كتب الأحاديث متلقاة
بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام فكيف لا وهم حفظة
السنة والكتاب * .

قال في الأم ما لفظه انتهى ما نقل من خط المؤلف
جزاه الله خيراً .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله الطاهرين .